

# اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية

تصنيف الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

المتوفى سنة: ١٣٨٦ هـ

قال الشيخ العلامة عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى الْمُعَلِّمِيُّ الْيَمَانِيُّ رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، وأشهدُ أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأشهدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، اللهم صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ.

فهذه نبذة يسيرة في النحو، عظيمة الفائدة، جمعت بها لنفسي شوارده، وقيدت أوابده، فجاءت -لولا قصور جامعها- بديعة في بابها، نافعة لطلابها.

نسأل الله أن يجعل جميع أعمالنا في طاعته، آمين.

## مقدمة

[تعريفُ النحو] (١):

النحو: علمٌ بأصولٍ مستنبطةٍ من كلامِ العربِ، يُعرَفُ بها أحكامُ الكلماتِ العربيةِ حالَ تركيبها إعرابًا وبناءً (٢).

[تعريفُ الإعراب]:

والإعراب: هو تغييرُ أواخرِ الكَلِمِ لفظًا أو تقديرًا، لاختلافِ العواملِ (٣).  
والكلمةُ التي فيها ذلكُ مُعرَّبةٌ.

[تعريفُ البناء]:

والبناء: هو لزومُ أواخرِ الكَلِمِ حالةً واحدةً لفظًا، أو (٤) تقديرًا، على اختلافِ العواملِ.  
والكلمةُ التي فيها ذلكُ مُبنيةٌ.

[فائدةُ النحو]:

ولا تحسبِ النَّحوَ يعصمُ اللسانَ فقط؛ بل وقد يتوقفُ عليه فَهْمُ المعاني، ولا يُؤمِّنُ غلطُ جاهلِهِ فهمًا وإفهامًا، ألا ترى قولهم: (ما أحسن زيد) بنصبهما، وبنصبِ الأولِ وضمِّ الثاني، وضمِّ الأولِ وجرِّ الثاني، لا يكادُ غيرُ النَّحْوِيِّ يفرُقُ بينَ معانيهما، مع أنها شتى.

[الكلامُ وأقسامه: حرفٌ، وفعلٌ، واسمٌ]:

وكلُّ قولٍ مفيدٍ كلامٌ، وكلُّ مفيدٍ مُركَّبٌ لفظًا أو تقديرًا، وكلُّ مركَّبٍ له أجزاءٌ، وأجزاءٌ

(١) العناوين التي بين المعكوفين من وضعي، وليست من وضع المؤلف رحمه الله.

(٢) هذا التعريف الذي ذكره الشيخ هو تعريف المتأخرين للنحو، حيث جعلوه مقابلًا لعلم الصرف، والمتقدمون يجعلون العلمين علمًا واحدًا. انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (١٥/١ - ١٦)، وحاشية الخضري (١٢/١).

(٣) اختار الشيخ رحمه الله في تعريف الإعراب أن يكون معنويًا، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وذهب ابن مالك رحمه الله وغيره إلى أن الإعراب لفظي. انظر: شرح الأشموني (٤٧/١ - ٤٨)، وهمع الهوامع للسيوطي (٤٠/١ - ٤١).

(٤) في أصل المخطوط بالواو، وصححت من مصادر المؤلف.

الكلام هي الكَلِم، وكلُّ كلمةٍ دالَّةٌ على معنى، إمَّا في غيرها وهو الحرف، وعلامته: أن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل - الآتي ذِكْرُها -، وحُكْمُه: البناء، وهو أصليٌّ فيه، لا يتغيَّر. [الفعلُ الماضي وعلامته وحكمه]:

وإمَّا في نفسها، فإن اقترنت بزمنٍ وضعاً فالفعلُ، فإن كان الزمنُ ماضياً، فهي الفعل الماضي، وعلامته: قبول (قد)، وتاءُ التانيث الساكنة، وحُكْمُه: البناء دائماً على الفتح لفظاً أو تقديراً، والتقديرُ يكون للتعدُّر في المعتلِّ، وللمناسبة مع واو الجماعة، ولكراهةِ توالي أربع حركاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة في المتصلِ بضميرٍ رفعٍ مُتحرِّكٍ. [الفعلُ المضارع وعلامته وحكمه]:

وإن كان الزمنُ محتملاً للحالِ والاستقبالِ؛ فالفعلُ المضارعُ، وعلامته: قبول (قد)، والسَّين، و(سَوْفَ)، وأصلُ حكمه: البناء<sup>(١)</sup>، ويجيءُ على الأصلِ إذا اتصلت به نونُ الإنانِث، فيُبنى على السكون، وإذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد، فعلى الفتح. ويُعرَّبُ ما عدا ذلك؛ لشبهه الاسمَ في أن كلاً تواردُ عليه معانٍ تركيبية، لولا الإعرابُ لالتبسَتْ، فيُنصبُ بالنواصبِ، ويُجرَمُ بالجوازمِ، ويُرفعُ ما تجرَّدَ عنها<sup>(٢)</sup>، وينتقلُ الإعرابُ في الأمثلة الخمسة؛ فترفعُ بثبوتِ النونِ، وتُنصبُ وتُجرَمُ بحذفها<sup>(٣)</sup>، وتُقدَّرُ الحركاتُ في المُعتلِّ بالألفِ، والرَّفْعُ فقط في (أخويه)، وتُجرَمُ الثلاثة بحذفِ حرفِ العلة، وما عدا ذلك يظهرُ إعرابه<sup>(٤)</sup>.

(١) مذهب البصريين أن الإعراب أصلٌ في الأسماء، فرعٌ في الأفعال، وأن البناء عكسه، وهو الراجح عند جَمْع. انظر: الأشموني (٥٧/١ - ٥٨)، والهمع (٤٤/١)، والتصريح على التوضيح (٥٤/١)، وشرح ابن عقيل (٣٦/١).

(٢) أي: ما تجرد عن النواصب والجوازم، ومذهب الفراء وأكثر الكوفيين أن الفعل المضارع عامل الرفع فيه عاملٌ معنوي، وهو تجرده من الناصب والجازم، وهو اختيار ابن الحاجب، وصححه ابن هشام في شرح القطر. انظر: شرح العوامل للأزهري (ص ٣٤٠).

(٣) الأمثلة الخمسة هي التي يطلق عليها أيضاً الأفعال الخمسة، وحدها: كل فعل مضارع اتصل به واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة.

(٤) وهو المضارع الذي لم يتصل بأخوه شيء، وليس مختوماً بحرف علة، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [المائدة: ٥٣] الآية، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا﴾ [طه: ٩١] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

[فعل الأمر وعلامته وحكمه]:

وإن كان الزمن مختصاً بالاستقبال وضعاً فالأمر<sup>(١)</sup>، وعلامته: أن تدلّ على الطلب،  
وتقبل ياء المخاطبة<sup>(٢)</sup>، وحكمه: البناء على ما يُجزم به مضارعُه.

[الاسم وعلامته وأقسامه]:

وإن لم يقترن بزمن فالاسم، وعلامته: قبول الجرّ وحروفه، والتنوين<sup>(٣)</sup>، والإسنادُ  
إليه<sup>(٤)</sup>، وأصله الإعرابُ والصرفُ، وقد يجيء على خلاف ذلك؛ لأنه:  
إمّا متمكّنٌ أمكنَ في الاسمِية، وهو المعربُ المنصرفُ، - وسيأتي -.

وإمّا متمكّنٌ لا أمكنَ، وهو ما أشبه الفعل<sup>(٥)</sup> فمُنِعَ عَنِ الصَّرْفِ، - وسيأتي -.

وإمّا ليس له حظٌّ في التمكنَ بأن أشبه الحرفَ، فبني، ونبدأ به فنقول:

[المبنيات]:

أوجه شبه الاسم للحرف ثمانية:

الأول: الشبه الوضعي، بأن كان وضع الاسم على حرف، أو حرفين، فإن أصل

(١) قال في الهمع (١٦/١): والأمر مستقبلٌ أبداً؛ لأنه مطلوبٌ به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما حصل،  
نحو: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]، قال ابن هشام: (إلا أن يراد به الخبر، نحو: ارم ولا  
حرج). فإنه بمعنى: رميت والحالة هذه، وإلا كان أمراً له بتجديد الرمي، وليس كذلك). أ.هـ.

(٢) قوله: (أن تدل) بالتاء أي: الصيغة، ولا بد من حصول هاتين العلامتين، نحو قوله تعالى: ﴿يَمْرُؤُ  
أَقْتَبَى﴾ [آل عمران: ٤٣] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ﴾ [مريم: ٢٥].

(٣) هو نون ساكنة تتبع آخر الاسم في اللفظ، وتفارقه في الخط، استغناءً عنها بتكرار الشكلة عند الضبط  
بالقلم، نحو: زيد، ورجل، وصيه، ومسلمات، فهذه أسماء لوجود التنوين في آخرها، وأنواعه عشرة،  
ذكرها السيوطي في الهمع وغيره من أصحاب شروح الألفية.

(٤) قال ابن هشام في التوضيح - يُعرّف بالإسناد إليه - : هو أن تنسب إليه - أي الاسم - ما يحصل به  
الفائدة). أ.هـ.

(٥) طالع ما ذكره الرضي في شرحه على الكافية (١/٣٦).

الوضع على ذلك للحرف، فإن جاء الاسم كذلك؛ فقد أشبهه، فِينِي<sup>(١)</sup>، ومنه الضمائر، وحُمِلَ ما زاد على الحرفين منها على غيره طردًا للباب، ويأتي هذا السبب في بعض الظروف، وأسماء الشرط والاستفهام، والإشارة، والموصولات.

الثاني: الشبه المعنوي، بأن يتضمن الاسم معنى حقه أن يُؤدَّى بالحرف، سواء وُضِعَ له حرفٌ، كالشرط حرفه (إن)، والاستفهام حرفه الهمزة، أو لا، كالإشارة كان حَقَّهَا أن يوضع لها حرفٌ، كنهوها من المعاني، ويأتي هذا السبب في الضمائر أيضًا؛ لأنَّ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف، ومنه (أمس) لِتَضْمَنِ (أل) و(أحد عشر) لِتَضْمَنِ حرف العطف<sup>(٢)</sup>، وحمل على الثاني منها اسم (لا) التَّبْرِيئِيَّة<sup>(٣)</sup>، ومنه المنادى المرفوع؛ لوقوعه موقع كاف الخطاب.

الثالث: الشبه الاستعمالي، بأن يكون الاسم نائبًا عن الفعل غير متأثر بالعوامل، وذلك أسماء الأفعال، مع أن اسم فعل الأمر متضمنٌ للام الأمر، ويحمل غيره عليه، طردًا للباب. الرابع: الشبه الافتقاري، بأن يكون [الاسم]<sup>(٤)</sup> لازم الافتقار إلى ما يتم معناه، كالموصولات إلى الصلوات، وكل من الغايات المقطوعات<sup>(٥)</sup>، و(إذا) و(إذ) إلى مضاف إليه، والمضمرات إلى ما يُفسَّرُها، والأول من المركب المزجي إلى الثاني.

(١) قال الخضري في حاشيته (٣٣/١): (أصل وضع الحرف كونه على حرفٍ أو حرفي هجاء، فما زاد فعلى خلاف الأصل، وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر، فما نقص فقد شابه الحرف في وضعه واستحق حكمه وهو البناء).

(٢) الأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) مبنية على فتح الجزأين ما عدا (اثنا عشر، اثنا عشر) فإنهما معربان، وسبب بناء العدد الأول منهما هو كونه محتاجًا إلى الثاني، وهذا الشبه الافتقاري، وبني الثاني منهما لتضمن حرف العطف. انظر: شرح الكافية للرضي (٨٧/٢).

(٣) اختلف في موجب بناء اسم (لا)، فقيل: تضمنه معنى (من) الاستغراقية، وصححه ابن عصفور والرضي والخضري وغيرهم. وقيل: تركيبه معها تركيب (خمسة عشر)، وصححه ابن الضائع، ونُقِلَ عن سيبويه وجماعة. وقيل: تضمنه معنى اللام الاستغراقية. انظر: شرح الكافية للرضي (٢٥٦/١)، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (٣٤٠/١)، والهمع (١٩٩/٢)، وحاشية الخضري (٣٥/١).

(٤) في أصل المخطوط: (بأن يكون الفعل...) إلخ، وهو خطأ ظاهر، وتصحيحه من مصادر المؤلف المتقدمة.

(٥) المقصود بالغايات المقطوعات: الظروف المقطوعة عن الإضافة.

الخامس: الشَّبهُ الإهْمالي، ومنه: الأسماءُ قبلَ التركيبِ، وأسماءُ حروفِ الهجاءِ المسرودة، وأسماءُ العددِ<sup>(١)</sup>.

السادس: الشَّبهُ الصُّوري، مثل (حاشا) الاسمِيَّةُ للحرفِيَّةِ<sup>(٢)</sup>، و(كَلَّا) بمعنى حقًّا لحرفِ الرَّدْعِ، ويلحقُ به (فعال) عندَ الحجازيينَ ومنَ وافقهم، لوزانِ بعضِ أسماءِ الأفعالِ، كـ (نزال)، وقدُ يسمَّى الشَّبهُ الوَزنِي، لكنَّهُ اعتَصَدَ بغيره منَ صفاتِ اسمِ الفعلِ من العدلِ والتعريفِ والتأنيثِ، فالسببُ: مجموعُ ذلك.

السابع: الشَّبهُ الجُمودي، وهوَ عدمُ تصرفِ الاسمِ.

الثامن: الشَّبهُ الاستغنائي، بأنِ يستغني الاسمُ عنِ الإعرابِ بكثرةِ صيغِهِ، ويأتیان في الضمائر.

فكلُّ ما فيه أحدُ هذه الأسبابِ، ولم يُعَارَضْ بـ (أل)، أو الإضافةِ، ولم يطرأ عليه التثنيةُ، أو الجمعُ، أو التصغيرُ، أو نحوها؛ فإنه مبنيٌّ.

[أنواعُ البناءِ]:

ثمَّ أنواعُ البناءِ أربعةٌ: سكونٌ: وهو الأصلُ، فلا يُعدَّلُ إلى الحركةِ إلا بسببٍ، كالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>، وكونُ الكلمةِ على حرفٍ واحدٍ<sup>(٤)</sup>، وعرضتها للبدءِ بها كباءِ الجرِّ، أو لها أصلٌ في الإعرابِ كالغاياتِ<sup>(٥)</sup>، أو مشابهةٌ للمعرَّبِ كالماضي للمضارعِ في الوقوعِ صلةً، وصفةً وحالاً، وللدلالةِ على استقلالِ الكلمةِ وأصالةِ المتحركِ، كما في (هو وهي)؛ إذ لو سُكِّنَ الواوُ والياءُ لتوهُمَ أنهما للإشباعِ.

(١) نقله السيوطي عن بعضهم (١/ ٥٢)، وذلك نحو: (ألف، باء تاء، ثاء، جيم...) إلخ، وأما أسماء العدد، فنحو: (واحد، اثنين، ثلاثة...) إلخ، وزاد الخصري (١/ ٣٥) أسماء الأصوات، إذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها أصلاً، وقال: إنه ظاهرٌ فيه.

(٢) ترد (حاشا) اسميةً بمعنى التنزيه، وحرف جرٍ خلافاً للفراء وجماعة، فلما أشبهت (حاشا) الاسمية في اللفظ والصورة (حاشا) الحرفية بنيت. انظر: الهمع (٣/ ٢٨٢).

(٣) مثال التقاء الساكنين (أين) فأصلها ساكنة النون (أَيْنُ)، فالتقى ساكنان: الياء والنون، فحركت النون بالفتحة؛ للتخلص منه.

(٤) وذلك كبعض المضمرات، نحو تاء الفاعل من (ضربتُ).

(٥) الغايات هي الظروف، وذلك نحو (قبل، وبعد، وأول) في حالة حذف ما تضاف إليه، ونية معناه.

[أسباب الفتح]:

فأسبابُ الفتح طلبُ الخفّةِ، كـ (أين)، ومجاورةُ الألفِ كـ (أيان)، والفرقُ بينَ أداتينِ كـ (لام) المُستَعَاثِ بِهِ، وَلاَمِ القَسَمِ، للفرقِ بينهما وبين (لام) المُملِكِ، والاتباعِ كـ (كيف) إذِ الساكنُ حاجزٌ غيرَ حَصِينِ.

[أسبابُ الكسرِ]:

وأسبابُ الكسرِ: مجانسةُ العملِ كـ (باءِ الجرِّ، ولامِه)، أمّا أوُ القَسَمِ وتاؤُهُ، وكافُ الجرِّ، فُفْتَحَتْ للخفّةِ، ولأنّ الواوَ لا يلزمُ الجرِّ، والحملُ علىَ المقابلِ كـ (لام) الجحودِ علىَ لامِ الملكِ، وللإشعارِ بالتأنيثِ كتاءِ المُخاطبةِ، ولكونه الأصلُ في التخلُّصِ عن الساكنينِ، كـ (أمس)؛ لأنّ السُّكُونُ مختصٌّ بالفعلِ، والكسرُ بالاسمِ، وإنّما يتخلَّصُ عن الشيءِ بمقابله، وَلِعَدَمِ التباسِها بحركةِ الإعرابِ إذْ لا يكونُ هناكُ<sup>(١)</sup> إلا مع التنوينِ والجرِّ والإضافة.

[أسبابُ الضمِّ]:

أسبابُ الضمِّ: الاتباعِ كـ (مُنْدُ)، والتعويضُ إذا حُرِمَتْهُ الكلمةُ معربةً كالغاياتِ، وحملِ عليها المنادى، و(حيثُ)؛ لأنّ كلاً صار غاية في النطقِ.

ولمقابلةِ الواوِ في نظيرِ الكلمةِ، كما ضُمَّتْ (نحنُ) لمقابلةِ الواوِ في (هُمو).

ويكونُ البناءُ أصلاً في الحرفِ والفعلِ، لا يُسْتَلُّ عن سببِهِ، ولكونِ السكونِ أصلاً في البناءِ لا يُسْتَلُّ عن سببِهِ، [كذلك]<sup>(٢)</sup>، وإنّما يُسْتَلُّ عن سببِ البناءِ في الاسمِ والمضارعِ، أو عن سببِ الحركةِ حيثُ كانتُ، وعن سببِ كونها فتحةً أو كسرةً أو ضمةً، فنحو (لعلّ) حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنينِ بالفتحةِ للخفّةِ، والغاياتِ بُنِيَتْ لشبهها الحرفَ؛ لافتقارها إلى مضافٍ إليه، وقيل: حُرِّكَتْ لأنّ لها أصلاً في الإعرابِ، وكانت الحركةُ ضمةً تعويضاً عمّا فاتها في الإعرابِ، والفعلُ الماضي حُرِّكَ لإشباهه المُعْرَبِ، وكانت الحركةُ فتحةً [للتعيينه]<sup>(٣)</sup> في حركته، إذ الكسرُ لا يأتي في الفعلِ، والضمُّ أصلاً للإعرابِ، مع إيهامِ أنه لجماعة.

(١) هكذا العبارة في الأصل، وجاء عند الخضري ودحلان قولهم: (إذ لا يكون الكسر إعراباً إلا مع التنوين و...) إلخ.

(٢) زيادة لا بد منها حتى يستقيم النص.

(٣) في أصل المخطوط لم تكتب الكلمة بخط واضح، وهي قريبة مما أثبتناه.



(باب الممنوع):

النوع الثاني من الاسم: هو ما كان متمكناً في الاسمية غير أمكن، بأن أشبه الفعل، فمُنِعَ من الصَّرْفِ، وتحقيق شَبَهه: أَنَّ فِي الْفِعْلِ عِلَّتَيْنِ فَرَعِيَّتَيْنِ، وهما: اشتقاقه من المصدر، وهي اللفظية، واحتياجه إلى الاسم، وهي المعنوية<sup>(١)</sup>.

والمشتق فرع المشتق منه، والمحتاج فرع المحتاج إليه، فإذا حوى الاسم عِلَّتَيْنِ كذلك؛ فقد أشبه الفعل، فمُنِعَ مِمَّا يُمْنَعُ [منه]<sup>(٢)</sup> الفعل من الخفض والتَّوْنين.

والعلل المعنوية أربع:

لُزوم التَّأْنِيثِ فرُع عن عدم لُزومه.

الثانية: الجمع فرُع عن المفرد.

الثالثة: العَلَمِيَّة فرُع عن التَّنْكِير.

الرابعة: الوصف فرُع عن الموصوف، وشرطه: الأَصَالَةُ<sup>(٣)</sup>.

والعلل اللفظية سبع:

التَّأْنِيثُ، وهو ثلاثة أقسام: بالألف مقصورةً أو ممدودةً، وبالتاء، ومعنويٌّ، وشرط الأخير: الزيادة على الثلاثة، أو تَحْرُكٌ وَسَطُهَا، والتَّأْنِيثُ فرُع عن التذكير.

الثانية: عدم النظر في الآحاد فرُع عما له نظير<sup>(٤)</sup>.

الثالثة: زيادة الألف والنون فرُع عن [غير]<sup>(٥)</sup> المزيد فيه.

(١) ذكر هذا الأشموني في شرحه الألفية (٢٢٩/٣) وقال في معنى احتياج الفعل إلى الاسم: (إن الفعل يحتاج إلى فاعل، والفاعل لا يكون إلا اسماً). اهـ. وانظر: الهمع (٧٨/١).

(٢) في الأصل المخطوط: (من) بدون الضمير.

(٣) ذكر الصبان في حاشيته (٢٣١/٣) أن ابن مالك في العمدة وشرحها شرط أصالة الوصفية.

(٤) المقصود بهذا صيغة منتهى الجموع، (مفاعل كمساجد، ومفاعيل كمصاييح)، فهذان الجمعان لا يوجد لهما نظير في المفرد، والآحاد يأتي على زنته، بينما كلمة (كلاب) جمع كلب، لها نظير في

الآحاد، نحو (كتاب). وانظر: شرح الكافية للرضي (٤٠/١)، والهمع (٧٩/١).

(٥) الكلمة غير واضحة في المخطوط، وما وضعناه هو الموافق.

الرابعة: وزنُ الفعلِ فرُعٌ عن وزنِ الاسمِ، وشرطُه: اختصاصُه أو غلبتُه بالفعل<sup>(١)</sup>.  
الخامسة: العدلُ فرعٌ عن المعدولِ عنه، وهو إما تحقيقيٌّ، كـ (ثناء ومثنى) وأخواته، أو  
تقديريٌّ كـ (عمر).

السادسة: التركيبُ المزجِيُّ فرعٌ عن الإفراد<sup>(٢)</sup>.

السابعة: العجميةُ عن العربية، وشرطُها أن ينتقلَ الاسمُ إلى العلمية من أولٍ وهلةٍ،  
وزيادتها على الثلاثة أحرف.

[اجتماعُ العِلَّتَيْنِ في منعِ الاسمِ مِنَ الصَّرْفِ]:

فالأولى من المعنوية، وهي لزومُ التأنيثِ خاصَّةً مع القسمِ الأولِ من الأولى من  
اللفظية، وهو التأنيثُ بالألفِ مقصورةً أو ممدودةً، نحو: (حبلِي، وحمراء، وسلمي،  
وذكري، وسكاري، وأولياء).  
والثانية: من المعنوية، وهي الجمعُ خاصةً بالثانية من اللفظية، وهي عدمُ النظيرِ، وذلك في  
صيغةٍ (مفاعل، ومفاعيل) لا غير.

وأما الثالثة والرابعة من المعنوية، وهي العلمية والوصفُ، فيجاءُ كلُّ منهما مع  
الثالثة من اللفظية، وهي زيادة الألفِ والنونِ في نحو (عثمان، وسكران، مؤنَّته كسكري).  
ومع الرابعة من اللفظية: وهي وزنُ الفعلِ، نحو (أحمد، وأحمر) وشرطُ الوصفِ في  
هذين أن لا يكونَ مؤنَّته بالتاء<sup>(٣)</sup>.

ومع الخامسة، وهي العدلُ، نحو (عمر، وحذام، وثلاث، ومثلث)، وتأتي العلميةُ  
خاصةً مع القسمينِ الأخيرينِ من الأولى، وهما التأنيثُ بالتاء، والمعنويُّ مثل: (فاطمة،  
ومكة، وزينب، ودمشق).

(١) راجع الهمع للسيوطي (١/٩٧).

(٢) الإفراد والمفرد في باب الإضافة وباب العلم ضد الجملة التي يشترط فيها التركيب.

(٣) ما جاء على وزن فعلاَن وصفاً مؤنَّته بالتاء (ندمان) - من المندامة - وندمانة، و (سيفان) وسيفانة،  
بمعنى الطويل، وألفاظ أخرى نظمها ابن مالك وغيره. انظرها في الأشموني (٣/٢٣٢). وأما ما جاء  
على وزن (أفعل) مؤنَّته بالتاء فنحو: أرمل وأرملة.

ومع السادسة، وهي التركيبُ المزجِّي، مثلُ (مَعْدِي كَرِب، وَبَعْلَبِكَ).

ومع السابعة، وهي العجمية، مثلُ (إِبْرَاهِيمَ، وَقَالُونَ) <sup>(١)</sup>.

[خصائصُ الاسم]:

ثمَّ اعْلَمْ أَنَّ (ال)، والإضافة، والتثنية، والجمع، والتصغيرَ خواصَّ الاسم، فإذا طرأت عليه مَكْتَنَةٌ من الاسمية، فيرجع إلى الأصل، وهو الإعرابُ والصرفُ، فنحو (الأمس وأمسنا) معرَّبٌ، ونحو (الأحمد وأحمدنا) منصرفٌ.

(إعرابُ الأسماءِ المنصرفة)

النوعُ الثالثُ من أنواعِ الاسمِ: أن يجيءَ على الأصلِ متمكناً أمكن، لم يُشبهه الحرفُ فَيُنْتَبِئُ، ولا الفعلُ فَيُمنَعُ <sup>(٢)</sup>.

وأنواعُ الإعرابِ فيه ثلاثةٌ: الرفعُ والنصبُ والخفضُ بالحركاتِ، ظاهرةً أو مقدرةً، في ثلاثة أبواب: في الاسمِ المفردِ، وجمعِ التكسيرِ، والجمعُ بألفٍ وتاءٍ زائدتين، وكلُّها تُرْفَعُ بالضمة، وتُنْصَبُ بالفتحة، وتُخْفَضُ بالكسرة، إلا الممنوعُ يُجْرُ بالفتحة، والجمعُ بالألفِ والتاءِ يُنْصَبُ بالكسرة.

[ما تُقدَّرُ عليه الحركة]:

وتُقدَّرُ الحركاتُ في المقصورِ من ذلك للتعدُّرِ، والمضافُ إلى ياءِ المتكلمِ للمناسبة، ويقدرُ غيرُ النصبِ في المنقوصِ للثقلِ، ويلفظُ بها في سوى ذلك.

وتنوبُ عنها <sup>(٣)</sup> الحروفُ في ثلاثة أبواب:

[المُثَنَّى وجمعُ المذكرِ السالمِ والأسماءِ الخمسة]:

المُثَنَّى وما أُحِقَّ به، والجمعُ المذكرُ السالمُ، والأسماءُ الخمسة، فتنوبُ عن الفتحةِ

(١) قد انتهى المؤلف رحمه الله من إيراد علل منع الاسم من الصرف، وهي تسع على رأي الجمهور، وصاغها الشيخ صياغةً نادرةً لم تتفق لمثله، وتقسيم العلل إلى معنوية ولفظية أورده الرضي في شرح الكافية (٣٧/١)، والسيوطي في الهمع (٧٨/١) وما بعدها، وابن جني في الخصائص (١٠٩/١)، وجعل اللفظي سبباً واحداً، والباقي كله معنويًا، والأشموني (٢٢٩/٣).

(٢) أي: من الصرف.

(٣) أي: عن الحركات.

الألف في الثالث، والياء في الأول والثاني، وتنوب عن الضمة الألف في الأول، والواو في الثاني والثالث، وتنوب عن الكسرة الياء في الثلاثة.

ولكل من أوجه الإعراب الثلاثة أبواب، فنبدأ بالمرفوعات؛ لأنها العمدة، وهي ستة وما يتبعها:

[الفاعل ونائبه]:

الأول: الفاعل: وهو ما أُسند إليه فعلٌ أو سبَّه، وقُدِّم عليه على جهة قيامه به.

[مواضع وجوب تقديم الفاعل على المفعول]:

ويجب تقديمه على المفعول حيث ألبس<sup>(١)</sup>، أو كان ضميراً متصلاً، أو وقع مفعولُه بعد (إلا) أو معناها، أو اتصل مفعولُه وهو غير متَّصل<sup>(٢)</sup>.

الثاني: نائبُ الفاعل: وهو الاسم المرفوع الذي لم يُذكر معه فاعله.

وشرطه: تغيير الصيغة من المعلوم إلى المجهول، وإذا وُجد المفعول تعين للنيابة وإلا فالظرف، أو المصدرُ المفيدُ غير التوكيد، أو الجارُّ والمجرور.

[المبتدأ]:

الثالث: المبتدأ، هو الاسم المُجرَّد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، وكذا الصفة الواقعة بعد النفي، والاستفهام، ولك في (أقائم الزيدان) الأمران.

[الخبر ومواضع وجوب تقديم المبتدأ]:

الرابع: خبره: وهو الاسم المُجرَّد المسند المغاير للصفة المذكورة.

وأصل المبتدأ التَّقديم، ويجب حيث اشتمل على ذي صدر، أو كانا معرفتين، أو متساويتين، أو كان الخبرُ فعلاً له.

(١) ويكون اللبس بين الفاعل والمفعول إذا انتفى الإعراب اللفظي، وانتفت القرينة الدالة على تمييز أحدهما، وذلك نحو (ضرب موسى عيسى، وضرب الذي قام الذي جلس).

(٢) هذا الموضع ليس من مواضع وجوب تقديم الفاعل، بل هو من مواضع وجوب تقديم المفعول به على الفاعل، ولعل ذكره من المؤلف سبق قلم، قال ابن الحاجب في ذكر المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول: (وإذا اتصل به ضمير مفعول أو وقع بعد (إلا) أو معناها، أو اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره). أ.هـ.

[مواضع وجوب تقديم الخبر]:

ويمتنع حيث تضمن الخبر المفرد ذا صدر، أو كان مصححاً للابتداء بالنكرة، أو كان في متعلقه ضميرٌ للمبتدأ<sup>(١)</sup>، أو كان المبتدأ (أن) وصلتها.

[تعدد الخبر ومجيء المبتدأ نكرة والخبر جملة]:

وقد يتعدد الخبر، وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصص بوجه مآ، وقد يكون الخبر جملةً، فلا بُدَّ لها من ضميرٍ عائدٍ إلى المبتدأ مذكورًا أم مقدرًا، ما لم تكن نفس المبتدأ في المعنى، كخبر ضمير الشان، ويُغني عنه الإشارة<sup>(٢)</sup>، وتكرار المبتدأ بلفظه أو معناه، والعموم الذي يشمل المبتدأ، وعطف جملة فيها ضميرٌ لمبتدأ بفاء السببية، وشرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر.

[وجوب حذف المبتدأ]:

ويجب حذف مبتدأ خبره نعتٌ مقطوعٌ لمدح أو ذم، أو ترحم، أو مصدرٍ بدلٍ من اللفظِ بفعله، نحو: (سمع وطاعة)، أو مخصوص (نعم)، أو صريح قسم، نحو (في ذمّي لأفعلن) أي: يميني، ونحو (من أنت زيد) أي: مذكورك زيد، وقولهم: (ولا سواء) أي: هذان.

[وجوب حذف الخبر]:

ويجب حذف خبر وقع مبتدأ بعد (لولا) أو (لوما) للامتناع، إذا لم يكن خاصًا، ومع قسم صريح، نحو (لعمرك)، و(واو) مع، نحو (كل رجلٍ وضعته)، أي: مقترنان.

[اسم الأفعال الناقصة]:

الخامس: اسم الأفعال الناقصة، وهي: كان وأخواتها، والملحق بها، وهو المسند إليه بعد دخولها، ولا تدخل على لازم صدرًا وحذفًا، كالمخبر عنه بنعتٍ مقطوع أو ابتدائية، كما بعد (لولا) الامتناعية، و(إذا) الفجائية، أو عدم تصرف، أو خبره جملة طلبية، ولها شروط.

(١) متعلقة: بكسر اللام، المقصود به جزء الخبر، كقوله تعالى: ﴿أمر على قلوب أفعالها﴾ [محمد: ٢٤] فأفعالها: مبتدأ مؤخر.

(٢) أي: ويغني عن ذكر العائد - وهو ضمير المبتدأ - أشياء، منها الإشارة، كقوله تعالى: ﴿ولباس النقوى﴾ [الأعراف: ٢٦].

[مسائل تتعلق باسم كان وخبرها]:

ولا يجوز حذف اسمها ولا خبرها، ويجوز توسط الخبر، حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، ويجوز تقديمه إلا على (دام)، و(ليس)، والمنفي ب(ما)، وقد يجب توسطه أو تقديمه، وقد يمنع لِمَا مرَّ في المبتدأ أو خبره.

[خبر إن وأخواتها]:

السادس: خبر إن وأخواتها، والملحق بها، وهو المسند بعد دخولها، ولا يتقدم خبرها، وقد يتوسط ظرفاً أو عديله، وقد يجب توسطه لعارضٍ مما مرَّ. والتوابع أربعة، ستأتي آخر هذه التبتة، إن شاء الله تعالى.

\*\*\*\*\*